أصل استصحاب الحال في كتاب معاني الحروف للرماني

م.م. عبد الرزاق حامد مصطفى
م.م. زينب صادق داود
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وآله وصحبه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين.

وبعد. فإننا اردنا بهذا البحث الموسوم بـ (اصل استصحاب الحال في كتاب معاني الحروف)، أن نـ وضح أن دليل الاستصحاب هو دليل معتبر وأن العلماء قد اعتمدوا كثيراً عليه ولكنهم لم يعرفوه باسمه وإنما اسموه بتسميات مختلفة وإن هذا البحث إنما هو لمحة توضح اعتماد العلماء عليه في اثبات القاعدة النحوية أو رفضها. لذلك فقد قسمنا هذا البحث على مبحثين وخاتمة ثم قائمة بثبت المصادر تناولنا في المبحث الاول استصحاب الحال في اللغة والاصطلاح ثم اتبعناها بالمصطلحات التي اعتمدها العلماء في الاستدلال على دليل اصل استصحاب الحال.

أما المبحث الثاني فكان تطبيقاً على كتاب معاني الحروف وقد استخرجنا مسائل كثيرة اعتمد عليها الرماني في كتابه تقوم على دليل استصحاب الحال.

وفي الختام نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل كما يحب ويرضى وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وهو نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الاول: استصحاب الحال

الاستصحاب لغة: مصدر على وزن الاستفعال من الصحبة وهي الملازمة واستمرار الصحبة واستدامتها، فصحب أصل واحد يدل على مقارنة شيء وغيره: حملته بصحبتين، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه[1].

أما في الاصطلاح النحوي فلابد لنا أن نشير إلى ان مفهومه هو امتداد لمفهومه عند الاصولين والفقهاء، ولذا سوف أعرِّج إلى تعريفات بعض من هؤلاء لتتضح لنا صورته.

عدَّ الاصوليون الاستصحاب وجهاً من وجوه الاستدلال فعرفوه بعبارات مختلفة، وذكروا له صوراً متعددة، واختلفوا على حجيته على ستة مذاهب[2] فقد قالوا في تعريفه: "الاستصحاب هو ابقاء ما كان على ما كان: بمجرد أنه لم يوجد دليل مزيل" و "الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال، فإذا سئل عن حكم أو تصرف، ولم يجد نصاً من القرآن والسنة ولا دليلاً شرعياً يطلق على حكمه، حكم بإباحة هذا العقد أو التصرف بناء على أن الأصل من الاشياء الإباحة، فما لم يقم دليل على تغيرها فالشيء على إباحته الأصلية"[3] وقال آخر: "هو طريق صحيح يفزع إليه المجتهد عند عدم الدليل الشرعي"[4].

ولأن الاستصحاب تمسك بالأصل لعدم وجود دليل على الانتقال عنه ادرجه الفقهاء تحت القاعدة الفقهية: اليقين لا يزول بالشك، وعبروا عنه بقولهم "الاصل بقاء ما كان على ما كان".

وقد أخذ ابو البركات الانباري (577هـ) الاستصحاب عن الفقهاء فجعله من أدلة النحو، قال في تعريفه هو: (ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند عدم دليل النقل عن الاصل"[5].

أما السيوطي (911 هـ) فقد نقل تعريف ابن الانباري ولم يضف عليه شيئاً[6] أما الشيخ يحيى الشاوي (1096هـ) في تعريفه فقد رجع في تعريفه إلى قول الفقهاء فقال: "وهو ابقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الاصل، وهو معتبر"[7].

وقد أشار العلماء إلى أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة[8]، ومع هذا فقد عدّ استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل على خلافه من ذلك مسألة إعراب الاسم مع وجود دليل على البناء في شبه الحرف وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل على الاعراب لهذا قيل "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة"[9].

وهذا لا يمنع أن كثيراً من العلماء قد أخذوا بهذا الدليل ومنهم سيبويه (180هـ) إذ تقول الدكتورة خديجة الحديثي: "أما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من

كتابه وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب الاصل"[10] وكذلك فعل ابن جني (392 هـ) إذ أفرد له باباً ولم يسمه باستصحاب الحال وإنما قال: "باب في اقرار الالفاظ على أوضاعها الاول مالم يدع داع إلى الترك والتحول"[11].

ومن هذا كله يظهر لنا بصورة جلية أن استصحاب الحال من أدلة النحو، ولكنه يعد من أضعفها وهذا الضعف لا يخرجه عن كونه من الأدلة وذلك؛ لأن كثيراً من العلماء أخذ به وهذا ما سيظهر خلال هذا البحث.

مصطلحات استعملها النحاة في الدلالة على اصل استصحاب الحال

هناك بعض المصطلحات استعملها علماء النحو في الدلالة على استصحاب الحال قبل أن يعرف المصطلح بهذا الاسم ومن هذه المصطلحات المعبرة عن هذا المعنى قولهم:

1- الاصل. وهذا ما نجده كثيراً في مصنفات النحاة مستعملاً[12].
2- الأم. هذا مصطلح مرادف للمصطلح السابق وقد استعمله النحاة من ذلك استعمال المرادي (749هـ) له في كتابه الجنى الداني حيث قال: "أن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع بل هي أم الباب"[13].
3- الباب. وهو مصطلح استعمله العلماء للدلالة على القاعدة الأصلية قال المبرد (285هـ) "فإن أردت بـ (ما) معنى الذي فذاك ما ليس فيه كلام؟ لأنه الباب والاكثر، وهو الأصل وإنما خروجها إلى المصدر فرع"[14].
4- الحق. يراد به كذلك الأصل قال ابن السراج (316هـ): "واعلم أن الاعراب عندهم إنما حقّه أن يكون للأسماء دون الافعال والحروف"[15].
5- القاعدة. يراد به كذلك الاصل وقد استعمله العلماء منه قولهم: "وأن المخرج ما بعد (إلا) والمخرج منه ما قبلها، ولكن (إلا) شيئان: القيام، والحكم به والقاعدة أن ما خرج من نقيض دخل في النقيض الآخر"[16].
6- القياس: والذي استعمله العلماء في الدلالة على الاصل حيث يقول الزمخشري (538هـ) "والبناء على السكون هو القياس"[17] وهذا الاسم لا يستعمل دائماً في الدلالة على استصحاب الحال.
7- الموضع. وقد استعمله العلماء في الدلالة على الاصل قال الرماني: "فعلى في موضعها"[18].

ويستند الاستصحاب في بناء الاحكام إلى جملة من الادلة وأهمها الدليل السماعي، والدليل القياسي. فتبنى القاعدة النحوية التي يستدل عليها بالاستصحاب إلى القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب فمن استدلال النحاة على الاستصحاب بالقرآن الكريم قول ابن مالك (672هـ): "وأما قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : "أو مخرجي هم" فالأصل فيه وفي امثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو: ((وكيفَ تكفُرون وأَنْتم تتْلَى عليْكُم آياتُ الله)) [19]، ونحو: ((فما لكُم من المنافقين فئتين)) [20] .... فالأصل أن يجاء بالهمزة بعَد العاطف كما جيء بعده بأخواتِها"[21] فابنَ مالك (672هـ) من خلال النص المتقدم استدل على الاستصحاب في حروف العطف أن تتقدم على أدوات الاستفهام واحتج على ذلك بمجموعة من الآيات وهذا هو جانب من الاستدلال باستصحاب الحال في الدليل السماعي.

أما الدليل القياسي وكيفية الاستدلال به فنعرض كذلك لقول ابن مالك (672هـ) في أصل تأخير الخبر: "أصل الخبر التأخير؛ لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الاعراب لما هو له دال على حقيقته، أو على شيء من سببه"[22].

ويجب التنبيه على أن هناك فرقاً في معنى الاصل والفرع في دليل الاستصحاب يميزه في دليل القياس فالأصل في الاستصحاب يغاير الاصل في القياس. إذ أنه المقيس عليه في عملية القياس والفرع هو المقيس، والاصل في استصحاب أصل الوضع أو القاعدة، هو تجريد للصورة الاصلية للكلمات والجمل، والفرع هو العدول عن تلك الصور الاصلية، فالفرع يعد معدولاً عن الاصل كما يعد الاصل أصلاً مجرداً. وأن كان من وضع النحاة – للفرع سواء كان هذا الاصل أصلاً لوضع الحرف أم الكلمة أم الجملة، أم أصلاً للقاعدة فالمتأمل لهذه الاصول يدرك أن هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية، بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب، وأن الفرع فيه ما خرج عن ذلك الاصل[23].

لذلك فالاصل في موضوع استصحاب الحال القاعدة الكلية الاصولية التي تعين اللغوي والنحوي على كيفية استعمال أدلة النحو لاستنباط الحكم النحوي وتعتمد هذه القاعدة على السماع والقياس.

المبحث الثاني: استصحاب الحال في كتاب معاني الحروف

قبل البدء في عرض المسائل التي اعتمد عليها الرماني في دليل استصحاب الحال كان من الواجب أن نقدم تقديماً بسيطاً عن الرماني ومولده وآثاره وعن الكتاب بصورة خاصة بنوع من الايجاز قبل أن نعرض المادة التي استطعت جردها من كتاب معاني الحروف وسوف نعتمد في ذلك على ما قدمه محقق كتاب معاني الحروف.

فالرماني هو ابو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعروف بالإخشيدي، وبالوراق وبالجامع من علماء القرن الرابع الهجري ولد سنة (296هـ) وتوفى سنة (384هـ) وقد درس على يد مجموعة من العلماء أمثال الزجاج (311هـ) وابن السراج (316هـ)، وغيرهم من العلماء الاجلاء. أما تلامذته فقد درس على يديه مجموعة من العلماء الأجلاء أمثال: ابي حيان التوحيدي (400هـ)، وعلي بن المحسن التنوخي (447هـ) وغيرهم من العلماء الاجلاء أما عن مصنفاته فقد ذكر له (102) كتاب تنوعت بين نحو وصرف وبلاغة، واعتزال، وكلام[24].

وبعد أن أوردنا بايجاز حياته سوف نعرض للمسائل التي اعتمد فيها على دليل الاستصحاب وسوف نقسمها ونتناولها كما فعل الرماني – في تقسيمه للكتاب وجعله على حروف احادية وثنائية وثلاثية ورباعية اتبعها بأبواب تناول فيها الحروف التي لها أكثر من معنى واحد – لكي تعم الفائدة ويتضح استعماله لدليل الاستصحاب في موضوعات الكتاب.

والآن سوف نعرض المسائل التي اعتمد عليها في دليل الاستصحاب مرتبة كما أسلفنا على تقسيم الكتاب.

الحروف الاحادية

1- الباء

اعتمد الرماني (384هـ) في اربعة مواضع من كتابه على دليل الاستصحاب في كون باء القسم هي الاصل في حروف القسم فقال في معرض حديثه عن الباء أن باء القسم هي اصل حروف القسم : ((وهي أصل حروف القسم)) [25] ثم أعاد ذلك في موضع آخر من كتابه ونص كذلك على كون الباء هي الأصل وكان ذلك في معرض حديثه عن (التاء) فقد قال: ((وذلك أن الاصل في باب القسم الباء؛ لأنها من حروف التعدية التي

توصل الافعال إلى الاسماء وتلصقها بها)) [26] ثم أعاده الاستشهاد بدليل الاستصحاب في (التاء) أيضاً ونص على كون الباء هي الاصل فقال: ((فقالوا: تالله، وأصل والله بالله)) [27] ثم أعاد ذلك آخر مرة في (الواو) فقال: ((لأن الباء هي الاصل والواو بدل منها)) [28].

وحاصل كلامه أن أصل حروف القسم الباء، وإنما قال ذلك: لأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف، وذلك الفعل أحلف أو أقسم أو نحوهما؛ لكنه لما كان الفعل غير متعد وصلوه بالباء المعدية فصار اللفظ أحلف بالله قال الله تعالى: ((وأقسموا بالله جهد ايمانهم)) [29] وإنما خص الباء من دون غيرها من حروف القسم بأنها الأصل لأحد سببين[30]:

الأول. أنها الأصل في التعدية

الثاني. أن الباء معناها الالصاق والمراد ايصال معنى الحلف إلى المحلوف.

فضلاً عن ذلك فقد أضاف ابن يعيش (643هـ) سبباً آخر في كونها الأصل على ما تقدم: ((أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر فتقول: بالله لأفعلن، وبه لأفعلن)) [31].

2- اللام

ذكر الرماني في معرض حديثه عن اللام أنها تدخل على الخبر فتفيد توكيد الخبر وأن أصلها أن تأتي قبل إن في توكيد الجملة لكن بسبب كراهية توالي حرفين والجمع بينهما فقد زحلقوا اللام إلى الخبر فقال: ((وإنما دخلت لتوكيد الخبر كما دخلت إن لتوكيد الجملة، وكان حقها أن تكون قبل إن، إلا أنهم كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر، وكانت اللام أولى بذلك)) [32] وحاصل هذا الكلام أن هذه (اللام) الداخلة في خبر إن هي في الأصل لام الابتداء وأن حق هذه (اللام) كما قال المبرد (285هـ) أن تكون في اول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع[33] لهذا سميت لام الابتداء لأنه يبتدأ بها، لأنها تدخل في الاصل على المبتدأ وبما أن المبتدأ سمي بالمبتدأ؛ لأنه يبتدأ به لذلك فإن من الاصل كما قال الرماني أن تكون قبل إنَّ؛ لكن ما علله بعد ذلك سوغ هذا الشيء.

ولا ينتهي أعتماد الرماني على الاستصحاب في باب حرف اللام على المسألة السابقة لكنه يعتمد عليه في موضع آخر فيقول الرماني: ((وأما المكسورة فعاملة، وعملها على ضربين: الجر والجزم.... فالجارة نحو قولك: المال ليزيد والحبل للدابة. فاللام

الاولى للملك، والثانية للاختصاص، فإن دخلت اللام على مضمر فتحت، وذلك نحو قولك: المال له)) [34].

ثم هو بعد ذلك حينما أراد إقامة الحجة على كونها مفتوحة اعتمد على الاستصحاب في اثبات الدليل فقال في أحد توجيهاتها: ((أن أصلهما الفتح، وذلك أن جميع الحروف التي هي احادية حقها الفتح، فلما اتصلت بالضمير رجعت إلى أصلها؛ لأن المضمر يرد الاشياء إلى اصولها في غالب الأمر)) [35].

وحاصل كلامه أن اللام حرف من الحروف وأن حق الحروف الاحادية إذا اتصل بها الضمير أن تفتح وذلك لأنه لا يمكن النطق به إلا إذا فتح ثم عقب بعد ذلك بقوله في غالب الامر لكي يستدرك أي حرف من الحروف الاحادية التي يأتي بعد الضمير وتكون غير مفتوحة.

واعتمد كذلك على الاستصحاب في باب حرف اللام أيضاً في حكم اللام إذا دخلت عليها الفاء فحقها أن تسكن وهو الأكثر وجائز الكسر[36]. ثم وجه قوله تعالى: ((ثم ليقضوا تفثهم)) [37] فقال: ((فأما من أسكن اللام من القراء – فالبصريون ينكرونه عليه ومجازه (ثم) ساكنة الأوسط فكانه نوى الوقف على الميم الاولى وابتدأ ليقضوا. وقد أسكنوا ما هو أبعد من هذا، وهذا قول امرئ القيس.

اليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وكان الاصل: فاليوم اشرب غير، فأسكن الباء على التشبيه بقولهم في عضد عضد، وفي فَهو فَهو، وفيه بعد؛ لأن هذا متصل وذاك منفصل، وهو في الآية أسهل على نحو ما ذكرنا)) [38].

والظاهر من قول الرماني في الآية الكريمة أن التخريج الذي ذكره جائز وأن كان في اسلوبه ما يقر بأنه غير مقتنع به في قوله ((وقد اسكنوا ما هو أبعد من ذلك)) فهنا نرى أنه يأخذ بهذا التخريج من باب التجويز ليس إلا.

أما في البيت الشعري فإنه يرفضه ويقول عنه أنه فيه بعد فكما يقيم الحكم على الاستصحاب يرفض الحكم ويقول فيه بعد كذلك على دليل الاستصحاب.

الحروف الثنائية

1- أل:

ذكر الرماني أن (ال) تكون عوضاً من الهمزة في اسم الله تعالى فقال: "الأصل فيه إلاه، فحذفت حذفاً على غير قياس"[39] وهذا ما ذهب إليه الرماني في أحد قولي سيبويه (180هـ) وكذلك فعل الفراء(207هـ)[40] . فهو قد جعل الهمزة قياساً والأصل عنده وهذا ما استنتجناه من قوله ((الأصل فيه إلاه)) فحذفت الهمزة حذفاً على غير قياس. إذ الاصل عنده الإلاه ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام فصار اللاه، فكان التقاء المثلين، وهما اللامان، فإسكنت الاولى وأدغمت في الثانية فقيل: الله. وهذا ما ذهب إليه سيبويه في أحد قوليه .

أما القول الثاني الذي ذكره الرماني في كتابه وهو كون (ال) تفيد التعظيم والتفخيم فقال: ((إن الأصل لاه ثم دخلت "ال" التعظيم والتفخيم، واستدل على ذلك بقول بعضهم: لاه ابوك)) [41] ومجمل الكلام أن لفظ الجلالة أما أن يكون من (الاله أو لاه) فإن كان من (الاله) فتقديره في ذلك أن الهمزة حذفت وعوض منها حرف التعريف، ولذلك قيل في النداء: ياألله بالقطع كما تقول يا إله[42].

أما قوله الثاني أنه من (لاه) فالكلام فيه واضح: أنّ (ال)و(اللام) دخلت عليه مباشرة فاصبحت (الله) وأن المعنى السابق أنها تفيد التفخيم والتعظيم.

2- أم

في معرض حديثه عن أم المعادلة تطرق إلى مسألة ألف الاستفهام قال إن الاصل في هذه الالف أن تكون للتسوية، لأنك إنما تأتي بها لتستفهم ولتستوي أنت ومن تستعلم منه في العلم بالشيء فقال: "وأصل ألف الاستفهام التسوية؛ لأنك إنما تستفهم لتستوي أنت ومن تستفهمه في العلم"[43].

وحاصل الكلام السابق أن ألف الاستفهام تأتي في الاصل للتسوية لأنك تريد أن تستعلم عن شيء تكون أنت جاهله من أخر يكون له دراية في ذلك الشيء لكي يكون من يستعلم والمستعلم منه في الدرجة نفسها من العلم بالشيء لذلك قال إن الاصل في ألف الاستفهام التسوية أي أنك تساوي بين الاثنيين في مقدار المعرفة به.

3- ما

قال الرماني فيما نقله عن الخليل (170هـ) أن (مهما) مركبة من (ما ما) فقلبت الالف الاولى هاء فأصبحت (مهما) [44]. أما سيبويه (180هـ) فقال إنه يقول: "الأصل مه ما، ثم ركبا فقيل: مهما"[45].

ومن مناقشة الرأيين السابقين يمكن أن نوضح أن ما ذهب إليه الخليل (170هـ) من أن ألف (ما) الاولى ابدلت إلى هاء وهذا كلام فيه بعد كبير؛ لأن ابن هشام (761هـ) ذهب إلى أنها بسيطة وليست مركبة لذلك قال: "ولا من (ما) الشرطية (وما) الزائدة ثم ابدلت الهاء من الألف دفعاً للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية، ولامن ماالشرطية وما الزائدة"[46] أما رأي سيبويه فهو الاقرب إلى العقل وذلك لكونه لا يعتمد على ابدال حرف من حرف كما ذهب الخليل وإن كان رأي ابن هشام (761هـ) اقرب إلينا من كونها بسيطة، وليست مركبة كما ذهب الخليل (170هـ) وسيبويه (180هـ) وذلك لأجل التيسير وعدم التعقيد.

واعتمد أيضاً على دليل استصحاب الحال في توجيه قول الفرزدق:

"فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

فيه ثلاثة أقوال: .... والثالث: أن بشراً ترفع بالابتداء وخبره محذوف. والمعنى: إذ ما في الارض مثلهم بشر. ونصب مثلهم على الحال، وكان قبل ذلك وصفاً لبشر، فلما قدم نصب وهكذا حكم النكرة إذا تقدم وصف عليها"[47].

4- يا

ذكر الرماني أن يا النداء هي الاساس في حروف النداء فقال: "يا: وهي من حروف النداء، وهي أم حروفه"[48] ويمكن أن نستنتج من قول الرماني أنها أم حروف النداء؛ لكونها أكثر احرف الندا ء استعمالاً وتصرفاً فتكون ظاهرة ومقدرة، ولا يقدر غيرها عند الحذف ولا ينادى لفظ الجلالة إلا بها[49]. وتستعمل لنداء القريب والمتوسط والبعيد[50] لذلك فهي أم أحرف النداء. وهذا ما عناه الرماني بقوله: هي أم حروف النداء.

5- في

ذكر الرماني فيما ذهب إليه في ايراده رأي البصريين أن (في) في قوله تعالى: ((ولأصلبنّكم في جذوع النخل)) [51] على بابها فقال: "والبصريون يقولون (في) على بابها

والمعنى أن النخلة مشتملة على المصلوب؛ لأنه إنما يصلب في عراضها لا عليها فكأنها صارت له وعاء أو اشتملت عليه"[52] وتفسير الكلام أنه شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء في الموعى في وعائه[53] فكأنه اشتمل على كون المصلوبين قد جعلت النخيل لهم وعاء احتوت عليهم فأصبحوا كجزء من النخل وقول الرماني في ايراد رأي البصريين هي على بابها أي أنها على أصلها في أنها تفيد احد معانيها الاستعلاء[54].

6- لن

ذكر الرماني فيما نقله عن الخليل (170هـ) أن (لن) حرف مركب من (لا أن) إلا أن همزة (أن) حذفت من أجل التخفيف ولسهولة النطق ثم التقى الالف والنون فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فقال فيما نقله عنه إنه من باب استصحاب الحال فقال: "فأما الخليل فذهب إلى أن اصلها لا أن ، إلا أن الهمزة حذفت تخفيفاً، فالتقى الالف والنون، فحذفت لإلتقاء الساكنين"[55] وكلام الخليل فيه نظر؛ لأن المعروف "إنما هو ابدال النون ألفاً لا العكس"[56] لذلك فإن (لن) ليست مركبة من (لا أن) بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرِب[57] وذلك "لأن زيداً في صلة أن؛ لأنه مفعول ضرب"[58] كما وضح ذلك ابن هشام.

7- مذ

ذكر الرماني (384 هـ) أن مذ مأخوذة من منذ فقال: " والأصل في مذ منذ، يدلك على ذلك إنك لو سميت بمذ وصغرته لقلت منيذ؛ لأن التصغير يردُّ الاشياء في غالب الأمر إلى اصولها"[59] فـ (مذ) مشتقة من (منذ)، والأصل إنك إن سميت شخصاً بـ (مذ) واردت تصغيره قلت: (منيذ) فأنت ترجع الكلمة إلى أصلها في التصغير لذلك فـ (مذ) هي في الاصل مشتقة من (منذ) لذلك فمذ عند الرماني (384هـ) فرع من (منذ) إذ أن مذ تضم عند التقاء الساكنين استصحاباً لأصلها الماضي (منذُ) المبنية على الضم. إذ لم تكن (منذ) اصلها لكسرت عند التقاء الساكنين[60] ولهذا ذهب أكثر النحاة إلى ان (مذ) فرع من (منذ) حذف منها النون؛ لأن الحذف تصرف. والتصرف لا يكون في الحروف. وأن حكم عليها بالحرفية وجب أن يكون كل منهما أصلاً استصحاباً بالأصل التصرف[61].

الحروف الثلاثية

1- منْذُ

ذكر الرماني فيما نقله عن الكوفيين أن (منذ) مركبة من (منْ وإذ) فقال: "وزعم بعض الكوفيين أنها مركبة من (من وإذ) واصلها من إذ إلا أن الهمزة حُذفت ووصلت (من) بالذال وضمت الميم، للفرق بين من مفردة وبينها مركبة. فإذا جردت ما بعدها غلبت حكم من، وإذا رفعت ما بعدها غلبت حكم إذ، وحركت الدال من منذ لالتقاء الساكنين"[62].

وتفسير كلامه أن منذ مركبة من (من وإذ وإن الهمزة في إذ حذفت للتفريق بين من مفردة ومركبة، ثم اتبعها بقوله أنها إذا جرت ما بعدها غلبت (من) على (إذ) وإذا رفعت ما بعدها غلبت (إذ) (من) في حكمها. أما قوله الذال حركت لالتقاء الساكنين وذلك لأن النون في الأصل ساكنة من قوله (منْ) وأن الذال ساكنة في الاصل فلما التقى الساكنان ضمن الذال ولم تكسر لمراعاة اصَل التقاء الساكنين[63]؛ وذلك لأن الأصل في المبني السكون وهذا من زعم الكوفيين.

2- على

قبل أن أذكر قول الرماني كان من الواجب عليَّ أن أوضح المشكل في (على) لأن المسألة التي نعرضها الآن هي مسألة اختلاف في قراءة قرآنية وأن الآية المختلف في قراءتها هي قوله تعالى((وما هو على الغيب بضنين)) [64] فقد ذكر أن العلماء قد اختلفوا في قراءة بضنين بالضاد أو بالظاء[65] فقال: "من قرأ: "وما هو على الغيب بظنين بالظاء أي بالغيب.... فأما من قرأ ضنين، بالضاد، فعلى في موضعها؛ لأنه يقال ضننت عليه بكذا أي بخلت"[66] فحاصل المسألة إذن هل لفظة (على) جاءت على أصلها في دخولها على ضنين أو لا؟ من هذا الكلام للرماني يظهر لنا بصورة جلية أنه يؤيد كون القراءة هي "بضنين" لدخول على في سياقها لأنه يقول أنها جاءت في موضعها لكون على تأتي مع ضن تقول: ما أنت على فلان بضنين أي ببخيل. وهذا الكلام غير مسلم به ألبتة: لأن ابا البقاء العكبري (616 هـ) يقول: "وعلى تتعلق به على الوجهين"[67] لذلك ما قاله في كونها جاءت على موضعها غير مسلم له.

3- ليت

ذكر الرماني (384هـ) فيما نقله عن الكوفيين أنهم قالوا في ليت شعري أنه منقول عن قولهم ليتني أشعر شعره فقال: "وقالوا: ليت شعري، والمعنى: ليتني اشعر شعره، والاصل شعرة، إلا أنهم حذفوا الهاء تخفيفاً للفرق بينه وبين المعنى الآخر"[68].

فحاصل كلامه أن كلمة شعري مأخوذة من كلمة شعرة التي يقصد بها شعر الانسان لذلك فإن كلمة شعري أصلها شعر الانسان دلالة على قوة المعنى وكثافة اللفظ وبراعة الشاعر في تكوين العبارات الدقيقة والمعاني الجميلة كقول الشاعر:

الموت باب وكل الناس داخله

ليت شعري بعد الباب ما الدار

4- إلى

ذكر الرماني أن بعض النحاة يذهب إلى جعل (إلى) بمعنى (مع) في قول العرب: الذود إلى الذودِّ ابل أي مع الذود وليس الامر كما قالوا فقد ذكر الرماني (384هـ) إلى أنها هنا جاءت بمعنى الاضافة فقال: "وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون بمعنى مع كقول العرب: الذود إلى الذود ابل، أي: مع الذود...وجوزوا أن تكون (إلى) هنا على بابها والتقدير الذود مضاف إلى الذود"[69] وتفسير كلامه أن الذود من ثلاثة إلى عشرة[70] ومعناه أنه إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً لكن بعضهم يجعلونها على اصلها أي كونها حرف جر بمعنى الاضافة فيعملونها باصلها في الوضع وهذا تفسير كلامه.

5- إذاً

ذكر الرماني أن البصريين يكتبون (اذاً) بالالف، وأن الكوفيين يكتبونه (اذن) بالنون؛ لأنه يقول: أنها نون في الحقيقة وليست تنوين فقال الرماني (384هـ) : "والاختيار عند البصريين أن تكتب إذاً بالألف، والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنون، لأنها نون في الحقيقة وليست بتنوين"[71] وحاصل كلامه أن البصريين يقفون عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب. والكوفيين يكتبونها بالنون لأنها هي الاصل في قولهم.

وقد فسر ابن هشام (761هـ) هذا القول فقال: ((والأصل في أذن اكرمك إذا جئتني اكرمك، ثم حذفت الجملة وعوضَّ التنوين عنها واضمرت أنْ"[72].

أما من كتبها بالنون فيقول "لأنها كنون لَن وإنْ"[73]. أي أنها أصل في الكلمة

الحروف الرباعية

1- حاشى

ذكر الرماني فيما نقله عن الزجاج (316هـ) أن حاشى من الحشا، وهو الناحية فقال: "قال الزجاج: اصله من الحشا وهو الناحية قال الشاعر:

يقول الذي أمسى إلى الحزن أهله

يأي الحشا أمسى الخليط المباين"[74]

2- كلاّ

قال الرماني: "وأصلها الردع والزجر على ما ذكر"[75] لأنها في الاساس وضعت من أجل الردع والزجر والتنبيه أما الردع والزجر في قوله على ما ذكر فهذا رأي سيبويه[76] أما الردع والتنبيه وهذا اضافة في توضيح معنى كلاّ وهو رأي الزجاج[77].

3- لعل

ذكر الرماني أن النون في لعلني هي أصل وإنما حذفت هذه النون لتقارب المخارج بين الاصوات فإن اللام يخرج "من حافة اللسان في أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الاعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام"[78].

أما النون فمخرجها: "من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون" ومن المطابقة السريعة بين الحرفين يتضح أنهما يخرجان تقريباً من المخرج نفسه مما سهل حذف النون ودغمها في اللام لذلك قال الرماني (384هـ) في الاستشهاد بدليل الاستصحاب: "وتقول لعلني أفعل كذا ولعلّي، والنون الأصل، وإنما حذفت تشبيهاً بحذفها من أني وكأني، لقرب مخرج اللام في النون، وحذفت من أني وكأني كراهة لاجتماع النونات"[79].

فحاصل كلام الرماني أن الحرفين متقاربان في النطق لذلك ذهبوا نحو التيسير في النطق فحذفوا النون مع كون النون أصل في لعلّ كما ذكر الرماني.

4- إلاّ

ذكر الرماني أن الفراء (207 هـ) قال عن (إلاّ) مركبة من (أن لا) فقال: "وقال الفراء: الاصل في إلاّ: أن لا، فاسكنت النون وادغمت في اللام فإذا نصبت نصبت بأن، وإذا رفعت رفعت بلا"[80].

فحاصل كلامه أن إلا مركبة من أن لا، وأن النون بسبب تركيبها قد اسكنت فأدغمت في اللام، والكلمة التي بعدها إذا كانت منصوبة أعملت (أن) فيها، وإذا رفعت ما بعدها أعملت (لا).

واعتمد الرماني ايضاً على دليل الاستصحاب في قوله تعالى: ((إلاّ قليلاً))[81] في كون الاسم الذي يأتي بعد إلا يكون منصوباً فقال: "وقد قرأ ابن عامر: إلا قليلا على أصل الاستثناء"[82] وحاصل الكلام أن المستثنى يكون منصوباً بعد إلا وذلك لأن أغلب النحاة يقولون أن الجملة المستثناة تكون بعد النفي فيكون فيها الرفع نحو: ما أتاني أحد إلا زيد. ففي هذا الوجه يكون الرفع هو الأجود[83]. لكن ابن عامر اجرى الاستثناء بعد النفي منزلة الايجاب فنصب في كل ذلك[84] على أن الذي يأتي بعد إلا يكون مستثنى منصوباً على أصل وضع الاستثناء؛ لأنها على معنى الفعل المحذوف (استثني).

5- أما

ذكر الرماني أن (أما) مركبة من (أن ما) فادغمت النون في الميم بعد ان قلبت إلى لفظها و (ما) كما ذكر عوض عن الفعل المحذوف فقال: ((ولها موضع ثالث هي فيه مركبة، وذلك قولك أما أنت منطلقاً أنطلقت معك، والأصل: أنما أنت فأدغمت النون في الميم بعد أن قلبت إلى لفظها و (ما) عوض من الفعل المحذوف والتقدير: إن كنت منطلقاً فحذفت (كان) وعوض منها (ما) وأتى الضمير المنفصل"[85] فحاصل كلامه أن أما مركبة من (ان ما) كما اسلفنا ذلك قبل قليل وان (ما) جيء بها عوض عن (كنت) وادغمت النون في الميم للتقارب نحو قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبّع[86]

6- لما

ذكر الرماني أن (لما) مركبة من (لم وما) وهي جواب من قال: لقد قام فقال: "لما يقم زيد، لما يخرج عمرو، وأصلها لَم زيدت عليها ما، وهي جواب من قال: قد قام، وقد

خرج"[87] فحاصل كلامه أن لما هي أداة جواب مركبة من (لم ما) فإدغمت الميم الاولى في الثانية فتركب منها (ما) وهي جواب.

7- لكن

اعتمد الرماني في اقامة القاعدة النحوية على دليل الاستصحاب ثم ذكر البيت الشعري.

فلست بآتية ولا استطيعه

ولاك اسقني إنْ كان ماؤك ذا فضل

فقال أنه قد حذف النون في (لكن) لالتقاءَ الساكنين وكان الاصل عدم حذفها لكن جاء سبب أدى إلى حذفها وهو اقامة الوزن أو كما قال بسبب الضرورة الشعرية فقال: "يريد ولكن اسقني. فاضطر فحذف النون لالتقاء الساكنين، وكان حقه أن يكسر النون إلا أنه حذف ليتزن له البيت"[88] وموضع الشاهد هو قوله: ولاك اسقني حيث حذف الشاعر النون للتخلص من التقاء الساكنين، وكان وجه الكلام أن يكسر نون (لكن) لالتقاء الساكنين لا أن يحذف النون.

وأخذ الرماني (384هـ) بدليل الاسصحاب في مسألة مع لكن الثلاثية ارتأيت أن اوردها هنا من باب التشابه في الاداة حيث ذكر الرماني في معرض حديثه عن (أي) أن قول الشاعر:

وترميني باللحظ أي أنت مذنب وتلقينني لكن اياك لا أقلي

فقال: "وأصل لكن اياك ها هنا: لكن أنا إياك. ومثله قوله تعالى: ((لكنّا هو الله ربي)) [89] فالقيت حركة الهمزة على النون، فصار لكننا، ثم ادغمت النون في النون، وحذفت ألف (أنا) لأنها تسقط في الوصل"[90].

ومن أفضل من الزمخشري (538هـ) يفسر ما ذكره الرماني (384هـ) فإنه بعد أن أورد الآية القرآنية من سورة الكهف أورد البيت الشعري الذي ذكرناه وقال في توضيح هذا الشيء: "اصله لكن أنا، فحذفت الهمزة والقيت حركتها عن نون لكن فتلاقت النونات فكان الادغام... وهو ضمير الشأن الله ربي، والجملة خبر أنا، والراجع منها ياء الضمير"[91].

بعد أن قسم الرماني كتابه معاني الحروف الاحادية والثنائية والثلاثية والرباعية انتقل إلى تقسيم جديد للادوات وهذا التقسيم يقوم على اساس أن كل موضع من الموضوعات التي يريد تناولها يكون على اساس كونه باباً. كما يتضح في باب اللامات والالفات والتاءات.... وغيرها.

1- باب اللامات

قام الرماني بتناول اللامات فقال أنها اثنا عشر لاماً ثم بدأ بتعدادها فبدأ بلام الابتداء ثم لام القسم، ولام الاضافة ولام التعريف إلى آخر اللامات[92]. ثم قام يفسر كل لام على حدا إلى أن وصل إلى الكناية فاعتمد على دليل الاستصحاب في اثبات قوله فقال: "ولام الكناية: نحو: لهم، وله؛ حكمها الفتح. وأصلها لام الاضافة"[93].

وحاصل كلامه أن أصل هذه اللام مفتوحة مع المظهر؛ لأنها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه إذ لا يمكن الابتداء به ساكناً فحرك بالفتح لأن الفتح أخف الحركات وبه يحصل العرض[94].

أما قوله: وأصلها لام الاضافة فهذا كلام لا لبس فيه ويقصد به أنك إذا اردت أن تقول: إن هذا لزيد إنما قصدت إنه: هو وأن قلت: إن هذا لزيد علمت إنه يملكه.

أما قوله: ((نحو: لَهم، له" فإنها قد جاءت على الاصل كما اسلفنا ذلك في مواضيع سابقة لأنه "تقتضى القياس وذلك لأمرين "أحدهما، زوال اللبس مع المضمر..... (الثاني) أن الإضمار يرد الاشياء إلى اصولها في أكثر الاحوال فلما كان الاصل في هذه اللام أن تكون مفتوحة تركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة"[95].

باب الياءات

تناول الرماني في هذا الباب الياءات وقال أنها عشر بدأها بياء الاضافة والياء المنقلبة...وياء الخروج[96].

ثم حين تناول ياء التأنيث بالشرح والامثلة وصل إلى قوله تعالى: ((فإما ترين من البشر أحداً)) [97] فقال: "كان الاصل: ترين في الاستعمال"[98] فحاصل كلامه أن الياء في الآية القرآنية ليست مشددة كما في المصحف وإنما هي ساكنة لأنها في الاصل هي ياء التأنيث نحو: اضربي، ولا تذهبي، مع التنبيه على أن ما أورده في كونها ساكنة إلحاقا بياء التأنيث إنما هو قراءة قرآنية كما وضح ذلك ابن مالك (672هـ) فقال: "فمن رفع الفعل

بعد "إن" حملاً على "لو" قراءة طلحة "فإما ترين من البشر أحداً بسكون الياء وتخفيف النون"[99] فحاصل كلامه من هذا أنه حمل (إن) على (لو) وهذا من باب حمل الشيء على نقيضه.

فضلاً عن أن الفعل (ترى) قد سقطت منه الالف التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين كما تسقط الالف في مصطفى لالتقاء الساكنين، فيصبح ترين ثم يؤتى بالنون الشديدة فتذهب نون الرفع، لأنه لا يجتمع الرفع مع النون الشديدة لذلك تحرك الياء بالكسر لالتقاء الساكنين؛ لأن قبلها مفتوح[100].

واعتمد كذلك على دليل الاستصحاب فقال في الياء المنقلبة: "وكذلك المعطى أصله عطا يعطو إذا تناول هو، وأعطى يعطي إذا ناول غيره"[101] فحاصل كلامه أن هذه الياء في (المعطي) إنما هي في الاصل واو لأن المعنى يؤدي إلى ذلك فقد قال ابن منظور (711هـ): "عطا عطوت الشيء تناولته باليد"[102] أما لماذا قلبت إلى ياء فيوجه ذلك ابن جني (392هـ) حيث يقول فيما نقله عنه المازني (247هـ) "اعلم أنّ الواو إذا كانت في اسم، وكانت حرف الاعراب، وقبلها ضمه ابدلت ياء، وجعل مكان الضمة كسرة"[103].

لأن الاسماء تلحقها الجر وياء النسب فإن بقيتَ على حالتها الاولى لأصبح من الصعب النطق به وكان هذا مكروهاً[104].

باب التاءات

ذكر الرماني أن التاءات سبع بدأها بتاء الجمع... وانتهى بتاء الملحقة في حشو الكلام[105]. ثم بدأ بشرح وتوضيح كل واحد من هذه التاءات بالامثلة المناسبة إلى أن وصل إلى (تاء ا لبدل) فقال: "تاء البدل: نحو ست، أصلها سدس، يدلك عليه جمعه على اسداس"[106] وحاصل كلامه أن التاء قد ابدلت من السين لاماً، وذلك في قولهم في العدد ست، لأن أصلها سدس؛ لأنها جاءت من التسديس كما أن خمسة جاءت من التخميس لذلك قالوا في تحقيرها: سديسه، ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقترب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس كما أن السين مهموس فصار التقدير: سدت[107]، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربا في المخرج لكون السين يخرج من بين الثنايا وطرف اللسان وأن التاء تخرج من بين طرف اللسان وأصول الثنايا[108] ابدلوا الدال تاء لتوافقهما في الهمس ثم ادغمت في التاء فصارت: (ست) [109] لذلك فأصلها كما قال الرماني (384هـ) وهو بهذا يعتمد في تأييد كلامه على الاستصحاب في أصل البناء يأخذ به كدليل معتبر في تأييد ما يذهب إليه.

أن المخففة

ذكر الرماني أن (أنْ المخففة لها أوجه مخففة من الثقيلة وأن الناصبة للفعل، وأن بمعنى أي، وأن الزائدة[110].

وحِينما تكلم على المخففة من الثقيلة ومثّل بقوله تعالى: ((وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين)) [111] قال: "أصله: أنَّ الحمد لله. ومنه قوله جلا وعلا "علم أنَ سيكون مَنكُم مرضى"[112])[113]

وتَفسير هذا الكلام نجده عند ابن يعيش (643هـ) حيث يقول: "إن أن فيه مخففة من الثقيلة والمعنى أنه الحمد لله ولا تكون تفسيراً؛ لأنه ليس قبله جملة تامة ألا ترى أنك لو وقفت على قوله "وآخر دعواهم" لم يكن كلاما"[114].

ولزيادة الفائدة ولكي لا تلتبس بـ (ان المفسرة) فهناك شروط في المفسرة يجب أن تتوافر فيها وهذه الشروط هي[115]:

1- **يجب أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول وهو ليس يقول.**
2- **يجب أن لا يتصل بأن شيء من صلة الفعل الذي يفسره؛ لأنه إذا اتصل بها شيء من ذلك صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له.**
3- **أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً لما.**

لذلك فإن ما ذهب إليه الرماني من كون أصلها (أنْ) صحيحاً وهذا هو من باب استصحاب الحال.

الخاتمة

1- **اعتمد الرماني في اثبات القاعدة النحوية او رفضها على دليل الاستصحاب في كثير من موضوعات الاستشهاد منها ما رفضه كما في قول امرئ القيس اليوم أشرب .... إلى آخره.**
2- **أخذ الرماني بدليل الاستصحاب أكثر من عشرين مرة من كتابه.**
3- **جعل الرماني من دليل الاستصحاب وإن لم يسمه وإنما جاء بألفاظ تدل على معنى دليل الاستصحاب من الأدلة المعتبرة التي اعتمد عليها.**
4- **جاء بألفاظ مختلفة تدل على استصحاب الحال منها (الاصل، الام، الموضع، الباب... وغيرها) في التدليل على استصحاب الحال.**
5- **نقل عن العلماء أنهم قد أخذوا بهذا الدليل كالخليل والفراء وغيرهم وإن لم يعرفوا هذا الدليل باسمه ولا هو.**

الهوامش:

(1) ينظر: لسان العرب مادة (ص ح ب).
(2) ينظر: البحر المحيط في اصول الفقه: 6/ 17-20.
(3) موسوعة مصطلحات اصول الفقه: 1/ 144-145.
(4) شرح اللمع في اصول الفقه: 2/ 986.
(5) الاغراب في جدل الاعراب: 46.
(6) ينظر الاقتراح: 104.
(7) ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: 97.
(8) ينظر الانصاف: 1/ 300.
(9) لمع الادلة: 142.
(10) الشاهد واصول النحو: 453.
(11) الخصائص: 2/ 459.
(12) ينظر الشاهد وأصول النحو: 450- 463.
(13) الجنى الداني: 236.
(14) المقتصب: 3/ 201.
(15) الاصول في النحو: 1/ 50.
(16) شرح اللمحة البدرية: 2/ 167.
(17) المفصل: 126.
(18) معاني الحروف: 122.
(19) سورة ال عمران الآية: 101.
(20) سورة النساء الآية: 88.
(21) شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح: 63 – 64.
(22) شرح الكافية: 1/ 366.
(23) اصول النحو دراسة في فكر الانباري: 439.
(24) ينظر: معاني الحروف (مقدمة المحقق): 15- 27.
(25) معاني الحروف: 46
(26) المصدر نفسه: 50.
(27) المصدر نفسه: 51.
(28) المصدر نفسه: 70.
(29) سورة المائدة: 53.
(30) ينظر شرح المفصل: 8/ 33.
(31) شرح المفصل: 8/ 33.
(32)معاني المعاني: 60.
(33) ينظر المقتضب: 2/ 434.
(34) معاني المعاني: 64.
(35) المصدر نفسه: 64.
(36) معاني الحروف: 66.
(37) سورة الحج: الآية 29.
(38) معاني الحروف: 67.

(39) معاني الحروف: 75 – 76.
(40) ينظر المصدر نفسه: 76.
(41) معاني الحروف: 76.
(42) ينظر الكشاف: 1/ 5 –6.
(43) معاني الحروف: 80.
(44) ينظر معاني الحروف: 97.
(45) المصدر نفسه: 97.
(46) مغني اللبيب: 1/ 331.
(47) معاني الحروف: 100.
(48) معاني الحروف: 104.
(49) ينظر الاشباه والنظائر: 2/ 98.
(50) ينظر مغني اللبيب: 1/ 377.
(51) سورة طه من الآية: 71.
(52) معاني الحروف: 108.
(53) ينظر الكشاف: 3/ 76.
(54) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 168.
(55) معاني الحروف: 112.
(56) مغني اللبيب: 1/ 284.
(57) ينظر المصدر نفسه: 1/ 284
(58) معاني الحروف: 113.
(59) معاني الحروف: 116.
(60) شرح الاشموني: 3/ 311.
(61) ينظر: اوضح المسالك (هامش المحقق): 3/ 64.
(62) معاني الحروف: 117.
(63) ينظر الاشباه والنظائر: 1/ 285.
(64) سورة التكوير الآية: 24.
(65) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 298.
(66) معاني الحروف: 122.
(67) املاء ما من به الرحمن: 2/ 282.
(68) معاني الحروف: 127.
(69) المصدر نفسه: 128 – 129.
(70) ينظر مغني اللبيب: 1/ 75.
(71) معاني الحروف: 130.
(72) مغني اللبيب: 1/ 20.
(73) المصدر نفسه: 1/ 21.
(74) معاني الحروف: 133.
(75) المصدر نفسه: 138.
(76) ينظر الكتاب: 4/ 235.
(77) ينظر معاني القرآن واعرابه: 5/ 357.
(78) الدراسات اللهمية والصوتية عند ابن جني: 309.

(79) معاني الحروف: 140 – 141.
(80) معاني الحروف: 141.
(81) سورة النساء الآية: 66.
(82) معاني الحروف: 142.
(83) ينظر الحجة: 2/ 86 – 87.
(84) المصدر نفسه: 2/ 87.
(85) معاني الحروف: 145.
(86) ينظر مغني اللبيب: 1/ 59.
(87) معاني الحروف: 148.
(88) معاني الحروف: 150.
(89) سورة الكهف الآية: 38.
(90) معاني الحروف: 91.
(91) الكشاف: 2/ 722.
(92) ينظر معاني الحروف: 155.
(93) المصدر نفسه: 156.
(94) ينظر شرح المفصل: 8/ 26.
(95) شرح المفصل: 8/ 26.
(96) ينظر معاني الحروف: 160.
(97) سورة مريم من الآية 26.
(98) معاني الحروف: 161.
(99) شواهد التوضيح: 72.
(100) ينظر معاني الحروف: 161.
(101) معاني الحروف: 161.
(102) لسان العرب مادة: ع ط و.
(103) المنصف: 378.
(104) ينظر المصدر نفسه: 378.
(105) ينظر معاني الحروف: 165.
(106) المصدر نفسه: 166.
(107) ينظر سر صناعة الاعراب: 1/ 165.
(108) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 309.
(109) ينظر سر صناعة الاعراب: 1/ 165.
(110) ينظر معاني الحروف: 175.
(111) سورة يونس من الآية: 10.
(112) سورة المزمل من الآية: 20.
(113) معاني الحروف: 176.
(114) شرح المفصل: 8/ 142.
(115) شرح المفصل: 8/ 142.

ثبت المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.
2- ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: يحيى الشاوي (1096هـ) تحقيق د. عبد الرزاق السعدي. دار الانبار. ط1، العراق. 1411هـ - 1990م.
3- الاشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن محمد السيوطي (911هـ) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الازهرية. ط1، القاهرة. 1395هـ 1975م.
4- اصول النحو دراسة في فكر الانباري: د. محمد سالم صالح. دار السلام ط1، مصر 1427هـ - 2006م.
5- الاصول في النحو: لابي بكر بن السراج (316هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ط2. بيروت. 1407 هـ - 1986م.
6- الاقتراح في علم اصول النحو. عبد الرحمن بن محمد السيوطي (911هت) تحقيق: حسن الشافعي. دار الكتب العلمية ط1. بيروت 1418هـ - 1998م.
7- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ) تصحيح وتحقيق: ابراهيم عطوة عوض. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط1، مصر 1380هـ - 1961م.
8- الانصاف في مسائل في الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الانباري (577هـ) ومعه كتاب الانصاف من الانتصاف. لمحمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. ط4، مصر 1380هـ - 1961م.
9- اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري (761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة، ط5، مصر، 1386هـ - 1967م.
10- البحر المحيط في اصول الفقه: الزركشي (794هـ) قام بتحريره: عبده القادر العاني، وراجعه د. عمر الاشقر وزارة الاوقاف ط2. الكويت 1413هـ.
11- الجنى الداني في حروف المعاني. حسن بن قاسم المرادي (749هـ) تحقيق: طه محسن. دار الكتب ط1، العراق. 1396هـ - 1976م.

12- الحجة للقراء السبعة ائمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابو بكر بن مجاهد: لأبي علي الفارسي (377هـ) وضع حواشيه وعلق عليه. كامل مصطفى الهنداوي. دار الكتب العلمية ط1، بيروت، 1421هـ - 2001م.
13- الخصائص ابن جني (392هـ) تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب ط3. بيروت 1403هـ- 1983م.
14- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام النعيمي. دار الرشيد بغداد، 1980.
15- سر صناعة الاعراب: ابن جني (392هـ) تحقيق محمد حسن وصاحبه. دار الكتاب العلمية ط2، بيروت، 1428هـ - 2007م.
16- الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي مطبوعات جامعة الكويت 1394هـ - 1974م.
17- شرح الاشموني على الفية ابن مالك: الاشموني (929هـ) مطبوع مع حاشية الصبان. دار احياء الكتب العلمية مصر.
18- شرح الكافية الشافية. ابن مالك (672هـ) تحقيق: عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث ط1، 1982م.
19- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الانصاري (761هـ) تحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد. 1397هـ - 1977م.
20- شرح اللمع في اصول الفقه. لابي اسحاق الشيرازي (456هـ) تحقيق: عبد المجيد تركي. دار الغرب الاسلامي ط1، بيروت 1408هـ.
21- شرح المفصل: ابن يعيش (643هـ) المطبعة المنيرية مصر.
22- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ابن مالك (672هـ) تحقيق د. طه محسن وزارة الاوقاف. العراق 1405هـ - 1985م.
23- الكتاب. سيبويه (180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ط3. 1408هـ - 1988م.
24- الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري (538هـ) دار الكتاب العربي بيروت – لبنان.

25- لسان العرب: ابن منظور (711هـ) دار الفكر العربي – بيروت.
26- لمع الادلة في اصول النحو: لأبي البركات الانباري (577هـ) مطبوع مع كتاب الاغراب في جدل الاعراب. تحقيق: سعيد الافغاني. الجامعة السورية 1377هـ – 1957م.
27- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (384هـ) حققه وقدم له وعلق عليه عبد الفتاح اسماعيل شلبي دار مكتبة الهلال بيروت، 1429هـ – 2008م.
28- معاني القرآن واعرابه. لأبي اسحاق ابراهيم بن سرى الزجاج (316هـ) شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتاب ط1، 1988م.
29- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري (761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني. القاهرة.
30- المفصل في علم العربية: الزمخشري (538هـ) دار الجيل ط2، بيروت – لبنان.
31- المقتضب. المبرد (285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث العربي الاسلامي. القاهرة 1386هـ.
32- المنصف: ابن جني (392هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. ط1، بيروت 1419هـ – 1999م.
33- موسوعة مصطلحات اصول الفقه عند المسلمين: د. رفيق العجم، مكتبة لبنان ط1، بيروت، 1998م.
34- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (833هـ) قدم له الاستاذ محمد الضيع. دار الكتب العلمية ط3، بيروت، 1427هـ – 2007م.